لما يلزم عليه من قلب الحقائق اذ حقيقة الصفة تستلزم موصوفا تتصف
بها فلو قبلت بنفسها لم تكن صفة لا تصف بها رفقة الصفة لحقيقتها
التي هي الصفة لموصوف محال فبقاؤها اذا بنفسها التي استلزم
مفارقتها لحقيقة نفسها محال **فإن قلت** فصارى ما انتج دليلكم
ان الصفة لا تعقل حقيقتها بدون موصوف بها ولا يلزم من استلزامها
موصوفا بها ان تقوم بذلك الموصوف لاحتمال أن تكون صفة لموصوف
ولا تقوم به **فالجواب** انه لا معنى لكونه صفة لموصوف الا قيامها
بها به اذ لو لم تقم به لم يكن أن تكون صفة له دون غيره لما يلزم من
الترجيح بلا مرجح فلو لم تقم اذا بموصوفها لم تكن صفة له ولا لغيره
لعدم موجب الاختصاص فقد لزم اذا من قيامها بنفسها وجود الصفة
بلا موصوف وذلك باطل لحقيقتها وذلك عين ما لزم منا في البرهان ا
لسابق وانما عبرنا عن ذلك بالافتقار الى الذات في صفة المولى تبا
رك وتعالى لان الافتقار والغنى يقتضيان لغة وعرفا الحاجة الى امر
مفقود يطلب حصوله بيفعال الفاعل يفتقر الى الاكل واذا الاكل وشبع
لم يوصف بالافتقار الى الاكل وكذلك يقال العطشان يفتقر الى الكسوة
واذا اكتسى لم يطلق عليه الافتقار الى الكسوة وقس عليه **ولا
شك ان صفات** مولانا تبارك وتعالى يستحيل عليها الافتقار
لانه ان كان لتحصيل وجودها فوجودها حاصل واجب غني عن الفاعل
ازلا وابدا وان كان لتحصيل وجود موصوفها وهو ذات مولانا جل وعلا
فهو ايضا حاصل واجب لا يتصور عدمه ازلا وابدا غني عن كل ما
سواه ومفتقر اليه كل ما عداه فمعنى الفقر اذا لا يتصور في الذات ولا في
صفاتها فيمنع اطلاق لفظه على الصفات الازلية **وقد عدل** العز
بن عبد السلام الادب واطلق عليها الفقر الى الذات العلية نظرا منه الى ا

سبحانه

سبحانه بيانها بانفسها ووجوب بيانها بموصوفها ولم ينتبه
الى ما يوهمه الفقر والافتقار من فقد امر تحتاج الى حصوله والله سبحا
نه المسئول أن يسمح لنا وله ولسائر المؤمنين والمؤمنات وان يجعل
مل جميعنا دنيا واخرى بما هو اهل له من كثرة العفو والغفران العظيم
الزلات ولا يعاملنا بما نحن له اهل من التقصير وانواع الغفلات والهفوات
دنيا واخرى عن جميع الخيرات بجاه نبيه سيدنا ومولانا **محمد**
صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم بفضلو وسيلتنا العظمى و
ذخيرتنا الكبرى في امحائنا للاخرة الاربع في الحياة وبعد الممات ص

والممكنات المتقابلات ستة الوجود والعدم والمقادير والصفات والازمنة والامكنة والجهات ش

مراده بالممكنات الجائزات المتقابلات اي المتنافية التي يقبل الجرم
كل واحد منها فبقولنا متساوية بالقبول منافية ثم مع ذلك اختص من
كل متقابلين منهما وبقي في القبول باحدهما ونجع له على صاحبه
وغلبت احد المتساويين لمساوية ورجحانه عليه بلا مغلب ولا مرجح
مستحيل لانه جمع بين متنافيين وهما رجحان احد نفسه على مقابله
ومساواته له بنفسه وايضا بتعين على سبيل القطع واليقين الضروري
بفعل هذا الذي قل افتقار كل جرم الى مخصص بالعلم تخصصه بالوجود
بدلا عن العدم مساويه في القبول والامكان على قول وتخصصه ايضا
بالمقدار المخصوص في الطول والقصر والتوسط وبينهما بدلا عن
سائر المقادير التي يقبل الجرم جميعها على السواء وتخصصه ايضا بصفة
معينة من حركة اوصفرة او بياض او صفرة او علم او ضده الى غير ذلك
من سائر الصفات المتقابلات وتخصصه ايضا بالوجود في زمن معين